مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

الأمن الأسري في ظل التضخم بريف محافظة الشرقية

هبة الله أنور على لبن*

قسم الاقتصاد الزراعي - شعبة الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي (اجتماع ريفي)- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق- مصر

عن المقالة
تاريخ التقديم 22/ 9/ 2025
تاريخ القبول 7/ 10/ 2025

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده (الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، النفسي، الفكري، البيئي، والانتمائي)، اختبار معنوية الفروق فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية، تحديد أهم التداعيات السلبية للتضخم على الأمن الأسري، وتحديد أهم استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم، وأجريت الدراسة اعتماداً على منهج المسح الاجتماعي بمحافظة الشرقية، وتم اختيار قرية البيروم مركز فاقوس، قرية طاروط مركز الزقازيق، وقرية الصحافة مركز مشتول السوق بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، وبلغ حجم العينة 199 أسرة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية من بداية شهر أبريل وحتى نهاية شهر يونيو 2025، وتم تحليل وعرض البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، معامل ثبات الفا كرونباخ، واختبار تحليل التباين، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم كان متوسطاً بنسبة 84.9%، ووجود فروق معنوية فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01لصالح فئة القطاع الحكومي ذات المتوسط الحسابي الأعلى 157.04، وأهم التداعيات السلبية للتضخم كانت انخفاض القوة الشرائية للنقود، تدهور الحالة الصحية، ضعف الاهتمام بالتعليم، الشعور باليأس والإحباط، زيادة حدة التفاوت الطبقي، انخفاض مستوى الثقة في أداء الأجهزة الحكومية، وارتفاع أسعار مستلزمات النظافة المنزلية مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالنظافة، بنسب 91%، 86%، 79.9%، 77.4%، 67.8%، 66.3%،36.7%، وأهم استراتيجية للتكيف مع التضخم قائمة على الدخل هي دفع أحد أفراد الأسرة للعمل لتأمين مصدر دخل إضافي بنسبة 47.2%، وأهم استراتيجية قائمة على الإنفاق هي تخفيض استهلاك الغذاء والاعتماد على النشويات والألياف والبقوليات كبديل للسلع الغذائية مرتفعة الثمن كاللحوم بنسبة 81.4%.

الكلمات الدالة: الأمن الأسري، التضخم، الريف، الشرقية.

المقدمة

يعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني ومؤشراً على استقراره وازدهاره، فبناء المجتمعات الحديثة يعد عاملاً مهما في تقدم الأمم ورقيها، وتوفير الأمن والآمان وبث الطمأنينة في النفوس مما يشكل حافزاً للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية، وبقدر حاجة المجتمعات للأمن المجتمعي تكون حاجته لمقوماته وركائزه الأساسية والتي من أهمها الأمن الأسري(المشاقبة وآخرون،2022)، فالأسرة تشكل نواة المجتمعات الإنسانية وهي الوحدة الاجتماعية الأولى، إذ إن تماسكها وقوتها هو تماسك لهذه المجتمعات، والأمن الأسري ضرورة اجتماعية وذلك أنه لا حياة للأسرة إلا باستتباب الأمن النفسي، الجسدي، الغذائي، العقائدي، الاقتصادي، والصحي، مما يؤدي إلى بث الطمأنينة في كيان المجتمع كله، وبما أن الأسرة جزء من النسيج الاجتماعي فإنها تتأثر بالتحولات والتغيرات والتحديات التي تحيط بهذا النسيج (سليم،2018).

وتواجه الأسر المصرية تهديدًا حقيقيًا من ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبًا في أمنها واستقرارها، حيث يعد التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية التي أثرت في الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة، حيث تشهد مصر موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها في السنوات الأخيرة، والتضخم ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تتداخل في تشكيلها عوامل خارجية ذات أبعاد عالمية، وأخرى داخلية محلية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية المصرية، واختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد المصري، كل ذلك عمق من آثار التضخم ومخاطره، فأصبح التضخم الآن ظاهرة عامة تعيشها شريحة واسعة من الأسر المصرية وتؤثر في حياتها اليومية وتتغلغل آثاره في مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها، فمع تصاعد معدلات التضخم والارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية، تتدهور القوة الشرائية لدخول الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا، فتزداد معاناة أصحاب الدخول الثابتة من أبناء الطبقة المتوسطة، ويتأثر كل من الدخل والإنفاق، حيث يتقلص الدخل مع ارتفاع الأسعار ويفقد جزءًا كبيراً من قوته الشرائية وبالتبعية يتأثر الإنفاق، فتتغير أنماط الاستهلاك لتتكيف مع الارتفاع المستمر في الأسعار، فتواجه الأسر ضغوطًا وأزمات اقتصادية وأعباء معيشية نتيجة للفجوة بين ارتفاع الأسعار وثبات الدخل، فتضعف قدراتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية، مما يؤدي إلى دخولهم في حلقات مفرغة من الفقر والعجز والحرمان المؤقت أو المستديم الأمر الذي يشكل خطراً اجتماعيًا وخللًا في حقوق الإنسان والتي من أهمها حقه في الوفاء باحتياجاته الأساسية التي تحقق له حياة إنسانية كريمة، وللتضخم آثار اجتماعية أشد خطورة من الآثار الاقتصادية، تهدد الأمن الأسري واستقرار فئات مجتمعية عريضة، حيث تؤدي موجات التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، فيصبح الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة في تدهور مستمر، وفي المقابل يرتفع الدخل النسبي لطبقات وشرائح اجتماعية أخرى تتسم دخولها بالتغير المستمر، فتزداد حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الدخل والثروة، مما يمثل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع اجتماعيًا وأمنيًا(محمد،2023).

مشكلة الدراسة:

مرت مصر في عصرها الحديث بالعديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية منذ نهاية عام 2019 وظهور جائحة كورونا التي أثرت علي الاقتصاد العالمي بأثره، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا والذي أدى لارتفاع التضخم نتيجة ارتفاع اسعار الوقود والغذاء بشكل سريع، ونتيجة لذلك دخلت مصر في دوامة الاقتراض الخارجي، وانخفض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، واشتدت الأزمة بتوقف استيراد سلع أساسية استهلاكية خاصة في اقتصاد يعتمد بنسبة كبيره من استهلاكه على الواردات، مما أدى لاتباع البنك المركزي لمصري سياسات نقدية متشددة، فبموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي أعلنت الحكومة تحرير سعر الصرف أمام الدولار لمرتين متتاليتين في عام 2022، ومرة واحدة في عام 2023، وذلك بهدف القضاء علي السوق الموازية في السوق المصري، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التضخم بشكل حاد وازدادت الأسعار بصورة كبيرة، مما يعني تآكل الدخول وارتفاع تكلفة المعيشة وخاصة على الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، ومن ثم افتقاد القدرة علي الوفاء بالمتطلبات الأساسية للأسرة، فشعر العديد من هذه الأسر بالحرمان والفقر النسبي، في حين أن هناك بعض الفئات في المجتمع حققت أرباحا من عمليات المضاربة، سواء في سوق العملة أو أسواق السلع والخدمات المختلفة، مما يعني حدوث إعادة لتوزيع الدخل في غير صالح ذوى الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة ولصالح المضاربين وأصحاب المهن الحرة التي تحقق أرباحاً(عبد الحليم،2023).

وأشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الفقر في عام 2021/2020 سجلت 31.4%، بينما سجلت 33.3% في عام 2021/2022، وفي عام 2023/2022 سجلت 35.7% نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، كما انخفضت معدلات إنفاق الأسر المصرية من 337.7 مليار دولار في 2021 إلى 262.3 مليار دولار في 2023، وبلغت نسبة الطبقة الوسطى ما بين 33.5% إلى 39% من إجمالي عدد الأسر المصرية في الفترة ما بين 2020 إلى 2022، لكن سرعان ما تقلصت إلى 12.1% في عام 2023، كما اتجهت غالبية الأسر إلى تقليص إنفاقها على السلع الغذائية بنسبة 47%، حيث تراجع استهلاك 85% من الأسر من اللحوم، وخفض نسبة 73% استهلاكهم من

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني: h.anwar.laban@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2025.425895.1428

الدواجن، 61% خفضوا استهلاك الأسماك، 60% قللوا استهلاك الألبان، 43% قللوا إنفاقهم على الصحة، 25% على التعليم(الشرقاوي،2024).

وفي فبراير عام 2023 سجل معدل التضخم في أسعار الغذاء والذي يمثل نحو نصف نفقات الشريحة الأدنى من الدخل 61.5% زيادة عن نفس الشهر من عام 2022، وجاءت نسب الارتفاع الأكبر في عدد من المجموعات الغذائية الرئيسية، على رأسها مجموعة الحبوب والخبز التي تعتمد على القمح المستورد والتي زادت بنسبة 76.7%، بينما سجلت مجموعات اللحوم والدواجن 95%، والألبان والجبن والبيض 75.5%،كما ارتفع التضخم في بند المسكن بنسبة 8%، وهو ثاني أكبر بنود الإنفاق للشريحة الأدنى في الدخل حيث يستحوذ على 23.1% من نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة، وتقل نسبته إلى 18.4% من إنفاق الشريحة العليا ويضم الإيجارات والمياه والكهرباء والوقود المنزلي، كما ارتفع التضخم في بند الرعاية الصحية بنسبة 16.7% والتي تحتل المرتبة الثالثة في نفقات الأسر الأدنى دخلاً بنسبة 8.3%، بينما يرتفع نصيبها إلى 12.2% في أعلى فئة من حيث الدخل، أما النقل والمواصلات، فقد ارتفع معدل زيادة أسعارها بنسبة 19.4%، ويمثل الإنفاق على هذا البند 4.3% من نفقات الفرد في الشريحة الأدنى للدخل، بينما يصل إلى 8.9% في الشريحة العليا، بينما ارتفع التضخم في أسعار الملابس والأحذية بنحو 19%، ويمثل الإنفاق عليها في الشريحة الدنيا 5.6%، 4.7% لدى أفراد الشريحة العليا، أما بند التعليم فقد ارتفع معدل التضخم فيه بنسبة 7.7%،ويمثل التعليم 2.6 من نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم في الشريحة الأدنى من الدخل، ويرتفع إلى8.4% لدى الشريحة الأعلى (قابيل،2023)

وكل هذه الأرقام تدل على أن الأسرة المصرية ولا سيما الريفية تعاني أزمة غير مسبوقة، وهناك ضرورة ملحة في ظل هذا التضخم إلى وجوب الحفاظ على أمن الأسرة الريفية بكل أبعاده، فبالرغم من أن التضخم ظاهرة اقتصادية إلا أنه يتشكل داخل البنية الاجتماعية، ويؤثر على جميع جوانبها الحياتية، لذا في ضوء ما سبق تطرح الدراسة الراهنة التساؤلات التالية: ما هو مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن الفكري، الأمن البيئي، والأمن الانتمائي) كل على حده؟، هل هناك فروق معنوية فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية؟، ما هي أهم التداعيات السلبية للتضخم على الأمن الأسري من وجهة نظر المبحوثين؟، وما هي أهم استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم من وجهة نظر المبحوثين؟.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن الفكري، الأمن البيئي، والأمن الانتمائي) كل على حده.
2- اختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
3- تحديد أهم التداعيات السلبية للتضخم على الأمن الأسري من وجهة نظر المبحوثين.
4- تحديد أهم استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم من وجهة نظر المبحوثين.

الإطار النظري والمرجعي للدراسة

مفهوم الأمن الأسري:

يمتد مفهوم الأمن من الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، في ظل غياب العنف والمهددات التي تهدد أمن الفرد، وتعرضه للخوف والأذى، ويتسع ليشمل تحرر الفرد من مشاعر الخوف والقلق والتوتر، لتتشعب دلالاته وتشمل جوانب متعددة من جوانب الحياة، كالاكتفاء المادي للأفراد من الاحتياجات الغذائية والصحية والروحية والترفيهية، وتحقيق الحماية والطمأنينة والاستقرار النفسي(الشقحا، 2004).

ويعرف الحسني (2016) الأمن الأسري بأنه "الأمن الشامل لجميع الجوانب الحياتية المادية والمعنوية للأسرة، فيشمل أمن الأسرة النفسي والمعيشي والصحي والثقافي، وأن تمارس الأسرة حقوقها في أمن وأمان، وهذه الجوانب تشكل منظومة متكاملة، وتعتبر عملية ديناميكية مستمرة"، كما تعرفه سليم(2018) بأنه "الاستقرار المعيشي في مستويات الحياه المختلفة، النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية، والذي يمنح تحقيقه للأسرة قوة وتماسكا وطمأنينة تجعلها قادرة على مواجهة متطلبات الحياة اليومية"، أما محمود(2019) فيعرفه بأنه "شعور أفراد الأسرة بالأمان والاطمئنان والحماية، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأمان، بما يحقق لهم مكانة ودور في المجتمع"، وتعرفه وهبة (2021) بأنه "حماية الأسرة من أي اعتداء وأخطار تهدد حياة أفرادها وممتلكاتها، وأن يشعر أفراد الأسرة بالأمن والاطمئنان النفسي والفكري والاقتصادي والاجتماعي من أجل ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع في أمن وأمان فيكون لهم دور ومكانة في المجتمع دون الشعور بأي تهديد لكيان الأسرة، أو أحد أفرادها"

وتعرف الدراسة الراهنة الأمن الأسري بأنه "مقوم من مقومات الأمن المجتمعي يتأثر به ويؤثر فيه، ويتحقق بشعور أفراد الأسرة بالأمن بكل معانيه وأبعاده من خلال توفر الإمكانيات التي تساعدهم على اشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والبيئية في ظل سيادة الأمن والأمان على حياتهم وممتلكاتهم مما يعزز من شعورهم بالانتماء لأسرهم بشكل خاص ووطنهم بشكل عام".

خصائص الأمن الأسري: أوضح الحسني (2016) أن للأمن الأسري خصائص يمكن توضيحها كما يلي:

- أنه كل لا يتجزأ ويشكل منظومة متكاملة لجميع الجوانب الحياتية والنفسية والصحية... إلخ.
- يعتبر مقوماً من مقومات الأمن الاجتماعي للمجتمع الأكبر حيث أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع.
- الأمن الأسري عملية ديناميكية مستمرة ومتطورة بتطور المجتمع.
- يمكن أفراد الأسرة من إبراز قدراتهم ومهاراتهم وإبداعاتهم العلمية والفكرية والعملية في مجال تنمية الأسرة بشكل خاص، وتنمية المجتمع بشكل عام، وأداء أدوارهم وممارسة حقوقهم وتفاعلهم في الحياة اليومية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- يحافظ على كيان الأسرة وتوازنها من الخلل.
- بالأمن الأسري تسود التفاعلات والعلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة والمجتمع، بل والترابط والتكامل والتعاون والتماسك بين أفراد الأسرة بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام.
- يتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحصل في المجتمع سلبا وإيجابا.
- الأمن الأسري حقيقة نسبية وليست مطلقة، لصعوبة تحققه بشكل كامل، فلابد من وجود نقص في أحد مقوماته.

أبعاد الأمن الأسري:

أوضح الطيار(2013) أن الأمن الأسري يمكن قياسه من خلال الأبعاد التالية: قدرة الأسرة على مواجهة مشاكلها، الاستقرار الأسري، التماسك الأسري، نمط الأداء الوظيفي الأسري، نمط العلاقات الأسرية، الشعور بالرضا والسعادة لدى أفراد الأسرة، وتجنب الصراعات الأسرية، في حين قسمت الحربي (2014)، الحازمي (2023) أبعاد الأمن الأسري إلى: الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي، والفكري، وقسمتها المصري(2018) إلى الأمن العاطفي والنفساني، الأمن المعيشي، الأمن الثقافي القيمي والفكري، الأمن الانتمائي، كما حددت سليم (2018) الأبعاد التالية: الأمن الفكري، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق خلصت الدراسة الراهنة في قياسها للأمن الأسري إلى الأبعاد التالية: الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن الفكري، الأمن البيئي، الأمن الانتمائي.

مفهوم التضخم:

يعرف التضخم طبقاً لنظرية كمية النقود بأنه "الارتفاع المتواصل للأسعار" (شهاب،2000)، ويعرفه Blatt(2004) بأنه "اتسام حركات المستوى العام للأسعار بالاستمرارية دون تراجع، بحيث لا يمكن توقفها في المدى القصير"، أما Scott(2005) فيعرفه بأنه "ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض مستمر في قيمة النقود"، ويعرفه حماد (2014) بأنه" الحالة التي تتولد عن الأداء الاقتصادي من خلال السياسات الرأسمالية، والتي تؤدي إلى حالة من حالات العوز الاجتماعي بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وتجعلهم غير قادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية، بما يهدد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويترتب عليه كثير من الآثار الاجتماعية السلبية"، وتذهب Rihan (2018) إلى أنه "الارتفاع العام والمستمر في الأسعار من خلال تأثير المتغيرات الداخلية أو الخارجية، وينشأ نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، الصادرات والواردات، الادخار والاستثمار، الأراضي الزراعية والسكان، والإيرادات والنفقات الحكومية، بالإضافة إلى ضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض رأس المال"، وتعرفه الشرقاوي(2024) بأنه "الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات الأساسية التي تهم شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع، مما يؤدي لفقدان القوة الشرائية نظراً لانخفاض قيمة النقود، خاصة للشرائح المجتمعية محدودة الدخل، حيث تصبح تلك الأسر في احتياج إلى مزيد من النقود لتلبية القدر نفسه من استخداماتها من السلع والخدمات، مما يؤثر في نوعية الحياة لتلك الشرائح المجتمعية، وانخفاض مستويات الرفاهية، فالتضخم يحدث حالة من عدم اليقين وضبابية المستقبل، ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود التضخمي".

وتعرف الدراسة الراهنة التضخم بأنه "ظاهرة اقتصادية اجتماعية تتجسد في الارتفاع العام والمستمر للأسعار وبالتالي تراجع القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى حرمان نسبي للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، ويجعلها عاجزة عن

إشباع احتياجاتها الأساسية، الأمر الذي يترتب عليه العديد من التداعيات السلبية ويهدد استقرارها الاجتماعي وأمنها الأسري".

تداعيات ظاهرة التضخم

يقصد بتداعيات ظاهرة التضخم جموع التأثيرات السلبية المترتبة على ظاهرة التضخم، ومن أهم هذه التأثيرات ما يلي: اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات، انخفاض القوة الشرائية للنقود، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تزايد حدة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي لدى الفئات الهشة في المجتمع مثل الأسر الفقيرة، انتشار القيم الاجتماعية السلبية في المجتمع وارتفاع معدلات الجريمة والعنف والارهاب وتفاقم ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة وضعف العلاقات الاجتماعية والاسرية، وارتفاع معدلات الطلاق ... الخ. وما قد يترتب على ذلك من شعور بعض الافراد بالضيق والتوتر الذي ينتج عنه استعداد كبير للانفجار، بالإضافة لتزايد حالات السخط السياسي، وهو ما يؤثر بالسلب على عملية التنمية الشاملة في المجتمع، وعدم قدرة السياسات التنموية في تحقيق أهدافها المنشودة، ولاسيما الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وقد يصل الأمر إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بما يترتب على هذه الاستدانة من تأثيرات اجتماعية سلبية نتيجة ما تشترطه هذه المؤسسات من رفع للدعم السلعي وتعويم للعملة (عبد المجيد وآخرون، 2023).

المداخل النظرية الاجتماعية المفسرة للدراسة:

1- **نظرية الحاجات الإنسانية:** تفترض نظرية الحاجات الإنسانية لماسلو أن حاجات الإنسان تنتظم في سلم هرمي، حيث تشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير وأخيراً تحتل الحاجة إلى تأكيد الذات قمة الهرم، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان، والتي ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي (العزبي، ١٩٩٩)، وتنبثق من هذه النظرية أبعاد الأمن الأسري التي يسعى أفراد الأسرة الريفية لإشباعها، والتي يؤثر عليها التضخم فكلما ارتفع معدل التضخم انخفضت القدرة على إشباع الحاجات الأساسية مما يترتب عليه العديد من التداعيات السلبية.

2- **نظرية الجودة الاجتماعية:** ويمكن تحديد الافتراضات النظرية لنظرية الجودة الاجتماعية من خلال أربعة عوامل شرطية كما وضحها walker(2009) وهي:

1- أن يتوفر للناس الأمن الاجتماعي والاقتصادي من أجل حمايتهم من كافة أشكال الحرمان، مما يتطلب عمالة جيدة مدفوعة الأجر، مدعومة بالحماية الاجتماعية لضمان مستويات المعيشة، والتعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والبيئية، والسلامة الشخصية، بالإضافة لتوفر الأمن الإيكولوجي وهو الحماية من الأخطار البيئية.

2- أن يرتبط الاندماج الاجتماعي بالمواطنة النشطة للمواطنين في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3- أن يتمكن الناس من العيش في مجتمعات تتميز بالتماسك الاجتماعي لتدعيم الانتماء.

4- أن يكون الناس مستقلين ذاتياً، وممكنين اجتماعياً حتى يتمكنوا من مواجهة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع بشكل كامل.

وتلقي هذه النظرية الضوء على أهمية الحفاظ على الأمن الأسري بجميع أبعاده (اقتصادي، اجتماعي، صحي، فكري، نفسي، بيئي، وانتمائي) ليستطيع الأفراد مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ولاسيما ظاهرة التضخم التي تهتم بها الدراسة الراهنة.

3- **النظرية البنائية الوظيفية:** ترى هذه النظرية أن المجتمع عبارة عن عدة أبنية اجتماعية يقوم كل منها بوظيفة معينة، وحدوث خلل في وظيفة أي من هذه الأبنية سيؤثر بالتبعية علي الأبنية الاجتماعية الأخرى(علام، 2000)، وفي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير التداعيات السلبية للتضخم على الأسرة الريفية، ففي حين أن التضخم يعد مشكلة اقتصادية في الأساس لكن تأثيره يصل إلى باقي جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والفكرية والنفسية والبيئية والانتمائية.

4- **نظرية الحرمان الاجتماعي:** تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية وهي المقارنة الاجتماعية في سياقات متنوعة يشعر الفرد خلالها بالحرمان عندما تشير إلى أشكال عدم المساواة التي تؤثر على فرص الحياة، حيث يشعر الفرد بالحرمان عندما يقارن نفسه بالآخرين، أي أن الأشخاص المحرومين من شيء معين يقارنون أنفسهم بمن يملكون هذا الشيء(Harold,1982)، ويلخص روبرت وجون هيوز فكرة الحرمان الاجتماعي في أن الناس يضعون قيمة علي أشياء كثيرة مثل الثروة، المكانة والمساواة وغيرها، وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم فإن حالة من اللارضا تتشكل، حيث أن الحرمان يتمثل في أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلا أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه(عوض،2020)، وتفسر هذه النظرية التداعيات الاجتماعية للتضخم على الأسرة الريفية، فالتضخم يخلق حالة من اللامساواة بين أفراد المجتمع فتقارن الشرائح الطبقية الأقل نفسها وما تملكه بما تملكه الشرائح الطبقية الأعلى، فيزداد الشعور بالتفاوت الطبقي والتهميش الأمر الذي يسبب الإحباط والغضب، والشعور بالحرمان الاجتماعي.

5- **نظرية النسق الاجتماعي:** نظر بارسونز في تحليلاته إلى المجتمع باعتباره النسق الكبير، والنسق الاجتماعي عبارة عن شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات ومجموعة من الفاعلين تنظم حقوقهم وواجباتهم والذي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية (Parsons, 1971)، ولكل نسق فرعي وظيفة مهمة تعد مستلزما للنسق ككل، وترتكز فكرة بارسونز على نموذج رباعي له أربعة عناصر هي التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، والمحافظة على النمط (زايد، ٢٠٠٧)، ومعنى ذلك أن النسق لديه قدرة تكيفية تظهر في صور متعددة، لذلك تتشكل حاجات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم داخل المجتمع بوصفها نسقا، كما أن ردود أفعالهم تجاه الضغوط الخارجية تعتمد على ما تعلموه داخل النسق، والآليات التي ينظمون بها أنفسهم داخله، ويفترض أن العلاقة بين الفاعل والنسق علاقة توازن حيث يعمل النسق على تلبية حاجات الفاعل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ويعمل من جانبه على الانصياع لمتطلبات النسق ومعاييره (نصر، ٢٠٠3)، وفي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتجاه الأسر الريفية للبحث عن استراتيجيات للتكيف مع التضخم وغلاء الأسعار للحفاظ على الأمن الأسري في حالة عجز النسق وهو مؤسسات الدولة عن توفير ما يكفي لإشباع احتياجات فاعليه وهم الأسر الريفية، حيث تركز هذه النظرية على سلوك الأفراد، وأنماط استجاباتهم التي تتحدد في شكل تكيف تلقائي وقسري للمحافظة على النمط.

6- **نظرية الضغوط الاجتماعية:** تركز هذه النظرية التي طورها ميرتون على تفسير الضغوط التي يتعرض لها الفرد في الحياة اليومية، ووضع تصور للخلل الوظيفي الذي يمكن أن يحدث في المجتمع نتيجة هذه الضغوط والتي غالباً ما تنشأ بسبب التباعد بين الوسائل والغايات، والفجوة بين الطموح والواقع(سعيد،2020)، كما توضح هذه النظرية أنماط للتكيف مع الضغوط والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:التطابق والتوافق مع الوسائل المتاحة، أو التجديد والابتداع والبحث عن بدائل أخرى لأن الوسائل المشروعة غير متاحة، أو الانسحابية والتقهقر والهروب من الحياة بسبب الإحباط، أو التمرد والعصيان والميل الدائم إلى رفض القيم السائدة من خلال استبدال الأهداف بوسائل أخرى، وتنشأ هذه الأنماط بفعل أن الضغوط تخلق مزيد من القدرة التكيفية التي يضطر من خلالها الفرد التكيف مع هذه التغيرات (عثمان، 2008)، وفي ضوء هذه النظرية نجد أن الأسرة الريفية يكون لديها تطلعات في تحقيق الأمن الأسري ولكن نتيجة الضغوط التي يفرضها التضخم تنشأ فجوة بين الدخل وقوته الشرائية وبين تلك التطلعات، مما يؤثر على مستوى الأمن الأسري ويجبر أفراد الأسرة على الاتجاه نحو استراتيجيات التكيف مع تلك الضغوط والتي تختلف من أسرة لأخرى.

7- **نظرية مجتمع المخاطر:** تهتم نظرية مجتمع المخاطر بوصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، حيث أنه معرض لنمط من المخاطر الناتجة عن عمليات التحديث ذاتها والتي تترك آثاراً عميقة في البناء الاقتصادي والاجتماعي (بيك،2009)، وتعد نظرية مجتمع المخاطر من أكثر نظريات علم الاجتماع شيوعًا في فهم طبيعة التحديات في العالم المعاصر، وتأسست من خلال كتابات "أولريش بيك" و"أنطوني غيدنز" على فرضية الترابط الوثيق بين نمو الرأسمالية ونمو المخاطر في مجالات الحياة المختلفة، وتصور النظرية الخطر على أنه ظرفًا عامًا تدخل فيه المجتمعات بطرق متفاوتة وتدفع بعديد من الأفراد إلى قدر كبير من الخوف والحذر والانغماس في الهموم الفردية ومحاولة تحقيق أقصى درجة من الحيطة واختيار أسلوب الحياة المناسب، وهي أمور تختلف فيها الأفراد وفقًا لدرجة إدراكهم للخطر ودرجة توقعه، وتؤكد أنه لا بد من تحقيق الأمن الإنساني بوصفه استحقاقًا إنسانيًا يوفر للأفراد بيئة آمنة وحياة كريمة مستقرة، لا خوف فيها ولا عوز ولا حرمان، فالتحولات التي يشهدها العالم المعاصر حولت بعض المجتمعات من حالة الخطر إلى حالة الخطر الفائق ويتحول معها الشعور بالأمن إلى حالة من الخوف على المستقبل غير الآمن (زايد، 2021)، وتفسر هذه النظرية التداعيات السلبية لظاهرة التضخم التي تهدد كيان الأسرة الريفية وتهدد البناء الاجتماعي بأكمله، حيث تصبح غير قادرة على إشباع الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية مما يجعلها عرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والبيئية والانتمائية، كما تفسر محاولة إيجاد الأسر الريفية لاستراتيجيات للتكيف مع هذه المخاطر كصورة من صور الصراع من أجل البقاء.

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

أ- الدراسات المرتبطة بالأمن الأسري:

توصلت نتائج دراسة حسانين (2019) إلى أن مستوى الأمن الأسري وأبعاده الاجتماعي والصحي والاقتصادي كان مرتفعاً، واحتل محور الأمن الاجتماعي المرتبة الأولي بوزن نسبى ٠.٩٦٧، يليه محور الأمن الصحي بوزن

نسبى ٠.٩٥٤، وفي المرتبة الأخيرة محور الأمن الاقتصادي بوزن نسبى ٠.٨٧١، وأوضحت دراسة البعول وآخرون (2021)عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الدرجة الكلية لمقياس الأمن الأسري تبعاً لاختلاف متغير نوع الوظيفة، وبينت دراسة النبراوي(2021) أن مستوى الأمن الأسري ككل كان متوسطاً، ووجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى تحمل المسؤولية والشعور بالأمن الأسري، وتوصلت دراسة وهبة (2021) إلى أن 50,8% من عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط في الأمن النفسي، 48,8% لديهم مستوى متوسط في الأمن الاجتماعي، أن 56% لديهم مستوى مرتفع في الأمن الفكري ،63,2% لديهم مستوى متوسط في الأمن الاقتصادي، و56.8% لديهم مستوى متوسط في إجمالي الأمن الأسري، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس عند مستوى معنوية 0.01 في الأمن النفسي وعند مستوى معنوية 0.05في اجمالي الأمن الأسري لصالح الإناث، وعدم وجود فروق في الأمن الاجتماعي والفكري والاقتصادي تبعاً لمتغير الجنس، وأظهرت نتائج دراسة المشاقبة وآخرون (2022) أن مستوى مهددات الأمن الأسري الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، والفكرية كان مرتفعاً، وجاء محور مهددات الأمن الاقتصادي في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية يليه محور مهددات الأمن الفكري ثم محور المهددات الاجتماعية وفي الترتيب الرابع والأخير محور المهددات الأمنية بمتوسط حسابي 4.145، 4.054، 3.844، 3.775 على الترتيب، وأشارت دراسة عباس (2022) إلى أن 60.7% من العينة مستوى الأمن الأسري لديهم متوسط، ووجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 وفقا للمستوى التعليمي بالنسبة للأمن الأسري لصالح الذين مستواهم فوق الجامعي، ووفقاً لمتغير العمر لصالح الشرائح العمرية الأصغر، ووفقاً للمهنة لصالح الموظف الحكومي، وأوضحت دراسة الحازمي (2023) أن ترتيب أبعاد الأمن الأسري كان الأمن النفسي في المرتبة الأولى بنسبة 26.3%، يليه الأمن الاجتماعي بنسبة 25.5%، ثم الأمن الفكري بنسبة 24.5%، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الأمن الاقتصادي بنسبة 23.6%، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 في درجة الأمن الأسري تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وتعزي لمتغير الحالة التعليمية لصالح المستوى التعليمي العالي، وتعزي لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية من 40 سنة فأكثر، وتعزي لمتغير الوظيفة لصالح العاملين بالقطاع الخاص، وتعزي لمتغير مدة الزواج لصالح الأسر التي كانت مدة زواجهم من 15 سنة فأكثر، ووفقا لعدد أفراد الأسرة لصالح الأسر أقل من أربعة أفراد، ووفقاً لمتغير الدخل لصالح الأسر ذات الدخول المرتفع.

ب- الدراسات المرتبطة بالتضخم:

توصلت نتائج دارسة العشري (2020) إلى وجود علاقة بين زيادة معدلات التضخم وعدم قدرة الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى على إشباع احتياجاتها الأساسية وتدهور أوضاعهم الطبقية، بالإضافة إلى وجود حالة من الإحباط وقلة الطموح نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية، أما دراسة (2022) Andra فتوصلت إلى أن التضخم قد أثر في قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم المعيشية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة المشاكل النفسية بما في ذلك الاكتئاب والقلق وتعاطي المخدرات والانتحار وزيادة معدلات الأمراض الجسدية مثل مشاكل القلب لدى البالغين واتجاه الوالدين نحو عمالة الأطفال، وأضافت دراسة Gandhi(2022) أن للتضخم تأثير سلبي على أفراد المجتمع وخاصة استهلاك الأفراد من السلع الضرورية، حيث خفضوا من استهلاكهم بسبب التضخم نتيجة انخفاض القيمة الشرائية للدخل الشهري، كذلك أضافت دراسة إمام (2023) أن التضخم أدى إلى إحداث العديد من التداعيات في الحياة اليومية، حيث أثر على الثقافة المادية والقيم الثقافية والاجتماعية والتعليم والحالة الصحية والعلاقات القرابية ونظام الزواج، وأوضحت دراسة المصيلحي (2023) أن 66.4% من إجمالي العينة واجهوا أزمة التضخم من خلال مبدأ الاستغناء بالنسبة للمواد غير الغذائية، وأن شراء الأطعمة الرخيصة كان من آليات التكيف عند 51% من العينة، وأن 56.4% من العينة يروا أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية والانسحاب والاغتراب المجتمعي، كما أكد غالبية المبحوثين بنسبة73.2% على أن الأزمة أدت إلى إلغاء الحفلات في المناسبات الاجتماعية، وبينت نتائج دراسة عبد الحليم (2023) أن 42.7% من أفراد العينة أفادوا بأنهم أصبحوا يقتصرون على شراء الملابس في فترة الخصومات فقط، وأن 75.4% يروا أن ارتفاع الأسعار انعكس علي اهتمامهم بالصحة، وأفاد41.6% من أفراد العينة بأنهم يلجئوا للوصفات الشعبية عند الشعور بالمرض نتيجة ارتفاع الأسعار، وأوضح 68.3% أن التضخم أدى إلى تفاقم الخلافات الزوجية، كما أوضح 50.3% من العينة أنهم أصبحوا يفضلون العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، كما زادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل بالنسبة ل 43.6% من العينة، أما بالنسبة للإجراءات التي تتبعها العينة للتعامل مع الآثار الناتجة عن ارتفاع الأسعار فكانت الاقتصار علي السلع الضرورية بنسبة 56.6%، ثم الاستغناء واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضه بنسبة 34.3%، يليها انتظار العروض التسويقية بنسبة 33%، والاعتماد علي اللحوم والطيور المجمدة بنسبة 30%، ثم الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع بنسبة 26.6%، وأخيراً الاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم بنسبة 13%، وأوضحت نتائج دراسة عبد الحميد وآخرون (2024) أن مستوى تأثير غلاء الأسعار على الحالة الصحية، الغذائية، والتعليمية لأسرهم كان مرتفعاً بنسب بلغت83%، 72%، 62% من إجمالي العينة على الترتيب، كذلك أشارت نتائج دراسة عويس (2024) أن أكثر من نصف المبحوثين 55.4% مستوى تأثير غلاء الأسعار على الحالة الغذائية لأسرهم مرتفع، 41.4% من المبحوثين مستوى تأثير غلاء الأسعار على الحالة الصحية لأسرهم متوسط، 49.9% من المبحوثين مستوى تأثير غلاء الأسعار على الحالة التعليمية لأسرهم متوسط، وأن أهم المشكلات المترتبة على غلاء الأسعار من وجهة نظر المبحوثين هي: عدم مقدرة رب الأسرة على سد احتياجات الأسرة لانخفاض الدخول 55.7%، ولجوء الأفراد إلى الاقتراض 38.2%.

ومن خلال العرض السابق للدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الراهنة يتبين أن بعض الدراسات تناولت موضوع الأمن الأسري وبعضها تناول موضوع التضخم، أما الدراسة الراهنة فتسعى للربط بينهما وذلك بتركيزها بشكل مباشر على قياس مستوى الأمن الأسري وأبعاده المختلفة في ظل التضخم، بما يتيح إضافة جديدة تسهم في الربط بين الظاهرة الاقتصادية (التضخم) ومخرجاتها الاجتماعية المتمثلة في تأثيرها على الأمن الأسري وتداعياتها السلبية بالإضافة لدراسة استراتيجيات الأسر الريفية للتكيف مع هذه الظاهرة، واستفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في اختيار مقياس الأمن الأسري بالإضافة لمتغيرات الدراسة، كذلك تم تدعيم النتائج بأوجه الاتفاق مع الدراسات السابق ذكرها.

الطريقة البحثية للدراسة

أجريت الدراسة اعتماداً على منهج المسح الاجتماعي بمحافظة الشرقية، حيث تم تقسيم مراكز المحافظة لثلاث قطاعات - شمال ووسط وجنوب المحافظة – ثم اختيار مركز من كل قطاع بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، ووقع الاختيار على مركز فاقوس (شمال المحافظة)، مركز الزقازيق (وسط المحافظة)، ومركز مشتول السوق (جنوب المحافظة)، ثم تم اختيار قرية من كل مركز بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، ووقع الاختيار على قرية البيروم مركز فاقوس، قرية طاروط مركز الزقازيق، وقرية الصحافة مركز مشتول السوق، ولتحديد شاملة الدراسة تم الحصول على بيان بعدد الأسر بالثلاث قرى، ولتحديد حجم العينة تم استخدام معادلة (سلامة، 2017):

$$n = \frac{N}{1 + [N(2)^2]}$$

حيث أن:

n= حجم العينة

N= حجم الشاملة

e= درجة الدقة (7%)

وبالتطبيق في المعادلة السابقة كان حجم العينة 199 أسرة، وتم توزيعهم على الثلاث قرى بنفس نسبة تمثيلهم في شاملة الدراسة بواقع74 أسرة بقرية البيروم، 70 أسرة بقرية طاروط، 55 أسرة بقرية الصحافة، والجدول التالي يوضح توزيع شاملة الأسر وحجم العينة بقرى الدراسة:

جدول 1. توزيع شاملة الأسر وحجم العينة بقرى الدراسة

القرية	شاملة الأسر	حجم العينة
البيروم	3279	74
طاروط	3124	70
الصحافة	2445	55
الاجمالي	8848	199

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2024): "بيان إجمالي عدد الأسر بقرى محافظة الشرقية"، ديوان عام محافظة الشرقية، مصر.

واختيرت مفردات العينة بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع أرباب الأسر في الفترة من بداية شهر أبريل وحتى نهاية شهر يونيو 2025، وتم تحليل وعرض البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، معامل ثبات الفا كرونباخ، واختبار تحليل التباينANOVA.

قياس متغيرات الدراسة:

1- **النوع:** تم قياس هذا المتغير بتحديد ما إذا كان المبحوث ذكر أم أنثى، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ذكر=1، أنثى= 2، وذلك للتمييز فقط.

2- **السن:** تم قياس هذا المتغير كرقم مطلق، بإجمالي عدد سنوات عمر المبحوث وقت إجراء الدراسة، وبلغ المدى الفعلي (21-72) سنة.

3- **عدد سنوات التعليم:** تم قياس هذا المتغير كرقم مطلق، بإجمالي عدد السنوات التي أتمها المبحوث بنجاح في التعليم، وبلغ المدى الفعلي (1-21) سنة.

4- **الحالة الزواجية:** تم قياس هذا المتغير بتحديد الحالة الاجتماعية لرب الأسرة، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: متزوج= 1، أرمل = 2، مطلق = 3، للتمييز الرقمي فقط.

5- **عدد أفراد الأسرة المعيشية:** تم قياس هذا المتغير كرقم مطلق، بإجمالي عدد الأفراد المقيمين مع المبحوث وقت إجراء الدراسة، وبلغ المدى الفعلي (2-8)فرد.

6- **الحالة الوظيفية:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن طبيعة وظيفته إن وجدت، وأعطيت الاستجابات ترميز هو:لا يعمل/ربة منزل = ١، قطاع حكومي = ٢، قطاع خاص = ٣، أعمال حرة= 4، معاش = ٥، للتمييز الرقمي فقط.

7- **متوسط الدخل الشهري للأسرة:** تم قياس هذا المتغير كرقم مطلق، لمتوسط الدخل الشهري لأسرة المبحوث وقت إجراء الدراسة، وبلغ المدى الفعلي (2500-16000) جنيه.

8- **الأمن الاقتصادي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول القدرة على تأمين احتياجات الأسرة الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية وتوفير بيئة مالية مستقرة ومدى كفاية الدخل والقدرة على الادخار والاستثمار في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 783.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

9- **الأمن الاجتماعي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول استقرار حالة البناء الاجتماعي الأسري وقوة وانسجام العلاقات الأسرية، الانتماء والتكاتف بين أفراد الأسرة الواحدة، والاندماج الاجتماعي مع المحيط الخارجي والقدرة على مواجهة المشكلات الأسرية والشعور بالسلام الاجتماعي في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 920.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

10- **الأمن الصحي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول توفر البيئة الصحية، توفر الوسائل السليمة للوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي، ارتفاع الوعي الصحي ووجود ثقافة غذائية صحية، تأمين المواد الاستهلاكية الضرورية لضمان صحة أفراد الأسرة، والقدرة على شراء الدواء والذهاب للطبيب في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 846.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

11- **الأمن النفسي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول توفر مشاعر الحب والاهتمام والاستقرار النفسي لكل فرد من أفراد الأسرة، الشعور بالقبول والتقدير من قبل الآخرين، توفر الدعم النفسي الذي يمكنهم من مواجهة المخاوف والصمود في وجه المخاطر، مدى شعورهم بالسعادة، حرصهم على الترفيه، شعورهم بالأمان ضمن أسرتهم والمجتمع، قدرتهم على مقاومة الضغوط النفسية، والشعور بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أسرتهم في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 785.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

12- **الأمن الفكري:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول تمسك أفراد الأسرة بالأخلاق الصالحة، التمتع بالمحبة والعطف تجاه الآخرين، توافق المعارف والمعتقدات الثقافية والقيمية للأسرة مع الهوية الثقافية والمجتمعية السائدة في مجتمعهم، تحصن أفراد الأسرة ضد الأفكار الدخيلة والسيئة، تحصن الأسرة ضد العنف والتطرف، الحفاظ على الضمير الحي والتمسك بتعاليم الدين، وتحري مصادر الرزق الحلال والكسب المشروع في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 921.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

13- **الأمن البيئي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول توفر البيئة المنزلية النظيفة، الحفاظ على البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث، عدم الإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه، مكافحة التلوث، استخدام المواد المقللة لتلوث البيئة، الحفاظ على نظافة المرافق العامة، وتوفر أدوات النظافة الشخصية والمنزلية في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 862.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

14- **الأمن الانتمائي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال رب الأسرة عن عشرة عبارات تدور حول توفر روح الانتماء تجاه أسرتهم وكنّيتهم، سعي أفراد الأسرة أن يكونوا مواطنين فاعلين في المجتمع، الدفاع عن مجتمعهم ضد الشبهات أو الأخطار أو الأضرار التي يمكن أن تفتك بالمجتمع، الحرص على تعزيز أمن واستقرار وطنهم، الشعور بالأمن والآمان، والشعور بالرضا والعدالة الاجتماعية والفخر لانتمائهم لوطنهم في ظل التضخم، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: دائماً = ٤، أحياناً = ٣، نادراً = ٢، لا = ١، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 851.٠، وهو ما يشير لثبات المقياس.

15- **إجمالي الأمن الأسري:** تم قياس هذا المتغير بمجموع درجات المتغيرات من 8-14 وهي الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن الفكري، الأمن البيئي، والأمن الانتمائي، حيث بلغ المدى النظري لمتغير إجمالي الأمن الأسري (70-280) درجة.

الفروض البحثية:

1- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاقتصادي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
2- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاجتماعي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
3- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الصحي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
4- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن النفسي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
5- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الفكري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
6- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن البيئي وفقاً لمتغير نوع الحالة الوظيفية.
7- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الانتمائي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.
8- توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى إجمالي الأمن الأسري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.

توصيف عينة الدراسة: يتبين من جدول رقم (2) خصائص المبحوثين عينة الدراسة، وفيما يلي عرضاً لتلك الخصائص:

يتضح أن أكثرية المبحوثين بنسبة بلغت 77.4% كانوا ذكور، وأن ما يقرب من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 49.2% يقعوا في الفئة العمرية (38-55) سنة، كما أن ما يقرب من نصف المبحوثين بنسبة بلغت49.8% يتراوح عدد سنوات تعليمهم (15-21) سنة، وأن أغلبية المبحوثين بنسبة بلغت 89% كانوا متزوجين، وبلغ عدد أفراد الأسرة المعيشية لأكثر من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 57.8% (4-6) فرد، وأن أقل من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 42.7% يعملوا في القطاع الحكومي، وتراوح متوسط الدخل الشهري للأسرة لما يقرب من نصف المبحوثين (7000-11500) جنيه بنسبة بلغت 48.9%.

جدول 2.التوزيع العددي والنسبي لخصائص المبحوثين عينة الدراسة

المتغيرات المستقلة	الفئات	إجمالي العينة ن= 199	
		عدد	%
النوع	ذكر	154	77.4
	أنثى	45	22.6
السن	(21-37) سنة	69	34.7
	(38-55) سنة	98	49.2
	(56-72) سنة	32	16.1
عدد سنوات التعليم	أمي	7	3.5
	(1-7) سنة	15	7.5
	(8-14) سنة	78	39.2
	(15-21) سنة	99	49.8
الحالة الزواجية	متزوج	177	89
	أرمل	15	7.5
	مطلق	7	3.5
عدد أفراد الأسرة المعيشية	(2-3) فرد	25	12.6
	(4-6) فرد	115	57.8
	(7-8) فرد	59	29.6
الحالة الوظيفية	لا يعمل/ ربة منزل	14	7
	قطاع حكومي	85	42.7
	قطاع خاص	9	4.5
	أعمال حرة	76	38.3
	على المعاش	15	7.5
متوسط الدخل الشهري للأسرة	(2500-6999) جنيه	89	39.6
	(7000-11500) جنيه	110	48.9
	(11501-16000) جنيه	26	11.5

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

النتائج والمناقشات

أولاً: النتائج المتعلقة بالتعرف على مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده:

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة والمتعلق بالتعرف على مستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن النفسي، الأمن الفكري، الأمن البيئي، والأمن الانتمائي) كل على حده، تم استخدام الرسوم البيانية بالاستعانة بالنسب المئوية لتكرارات استجابات المبحوثين، ويمكن عرض النتائج كما يلي:

1- **الأمن الاقتصادي:** يتبين من شكل 1. أن مستوى بعد الأمن الاقتصادي كان منخفضاً عند أكثرية المبحوثين بنسبة بلغت76.9%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم يجعل الأسرة الريفية غير قادرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية نتيجة انخفاض القيمة الشرائية للدخول مما يترتب عليه عدم القدرة على توفير بيئة مالية مستقرة بما يؤثر على أمن الأسرة الاقتصادي.

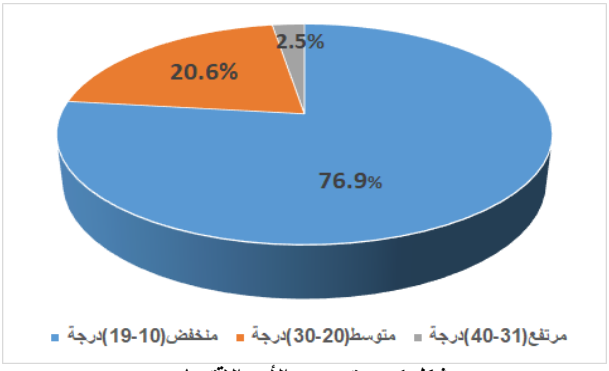

شكل 1. مستوى بعد الأمن الاقتصادي

2- **الأمن الاجتماعي:** يتبين من شكل 2. أن مستوى بعد الأمن الاجتماعي كان منخفضاً عند أقل من نصف المبحوثين بنسبة بلغت47.2%، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية البنائية الوظيفية بأن انخفاض مستوى الأمن الاقتصادي بواكبه انخفاض في مستوى الأمن الاجتماعي، فالاستقرار المادي لا يؤثر فقط على استقرار الأسرة الداخلي بل يؤثر كذلك على جودة علاقات وتفاعل الأسرة مع المجتمع الخارجي.

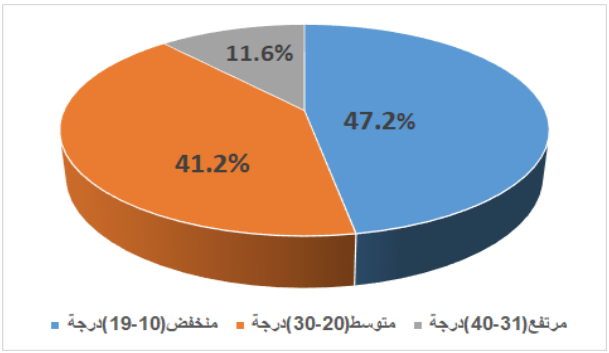

شكل 2. مستوى بعد الأمن الاجتماعي

3- **الأمن الصحي:** يتبين من شكل 3. أن مستوى بعد الأمن الصحي كان منخفضاً عند أكثر من نصف المبحوثين بنسبة بلغت62.8%، أيضاً يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية البنائية الوظيفية فمستوى الأمن الصحي للأسرة يرتبط ارتباط وثيق بقدرتها المادية التي تمكنها من تلقي العلاج المناسب وقت الحاجة والكشف المبكر عن الأمراض بالإضافة لتوفير الغذاء الصحي المتوازن، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم ولا سيما أسعار الخدمات الطبية يؤدي لانخفاض مستوى الأمن الصحي.

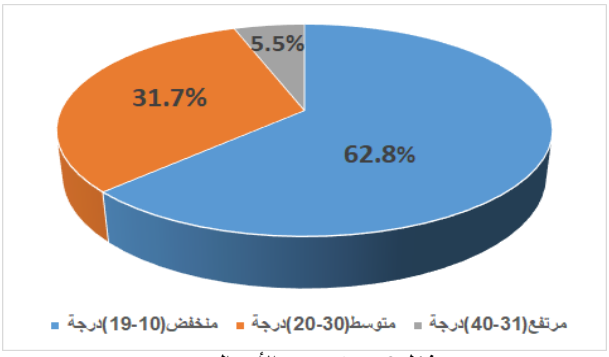

شكل 3. مستوى بعد الأمن الصحي

4- **الأمن النفسي:** يتبين من شكل 4. أن مستوى بعد الأمن النفسي كان منخفضاً عند أكثر من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 50.8%، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الحاجات الإنسانية، فعدم القدرة على اشباع الحاجات الفسيولوجية نتيجة التضخم وهي أولى الحاجات في السلم الهرمي لماسلو يترتب عليها حالة من عدم الاتزان والاستقرار النفسي بالإضافة للقلق والخوف من المستقبل، فالفرد لا ينتقل إلى إشباع مستوى أعلى من الحاجات إلا بعد إشباع المستوى الذي يسبقه، وبالتالي فإن انخفاض مستوى الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي يؤثر على مستوى الأمن النفسي.

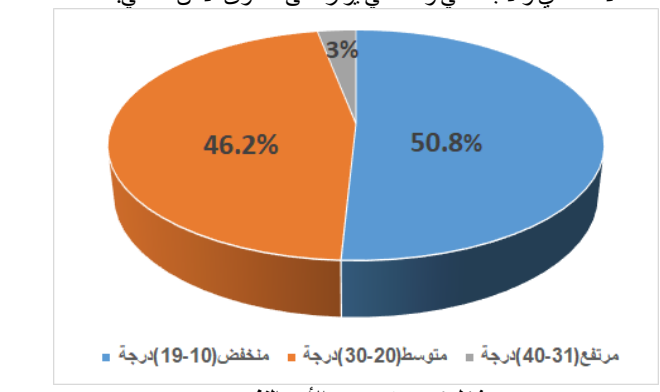

شكل 4. مستوى بعد الأمن النفسي

5- **الأمن الفكري:** يتبين من شكل 5. أن مستوى بعد الأمن الفكري كان متوسطاً عند ما يقرب من نصف المبحوثين بنسبة بلغت49.2%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه بالرغم من انخفاض مستوى الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي في ظل التضخم إلا أن الأسر الريفية لا زالت متمسكة بالقيم الحميدة وقادرة على التصدي للأفكار الدخيلة رغم الظروف المعيشية ومحافظة على هويتها الثقافية والفكرية، وربما يعزز من هذا ارتفاع المستوى التعليمي لما يقرب من نصف العينة وهم أرباب الأسر ووعيهم بخطر الغزو الفكري على أسرهم.

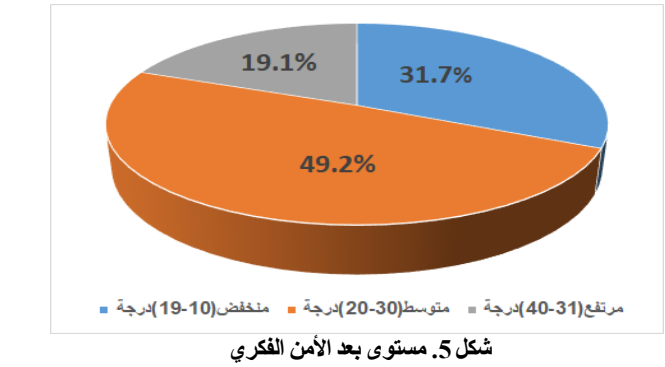

شكل 5. مستوى بعد الأمن الفكري

6- **الأمن البيئي:** يتبين من شكل 6. أن مستوى بعد الأمن البيئي كان متوسطاً عند أكثر من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 57.8%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه بالرغم من ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم إلا أن الأسر الريفية تحاول الحفاظ على البيئة المحيطة في نطاق الإمكانيات التي تتوفر لها، وربما يرتبط هذا أيضاً بارتفاع المستوى التعليمي لما يقرب من نصف العينة وهم أرباب الأسر ووعيهم بأهمية الحفاظ على البيئة سواء المنزلية أو المحيطة.

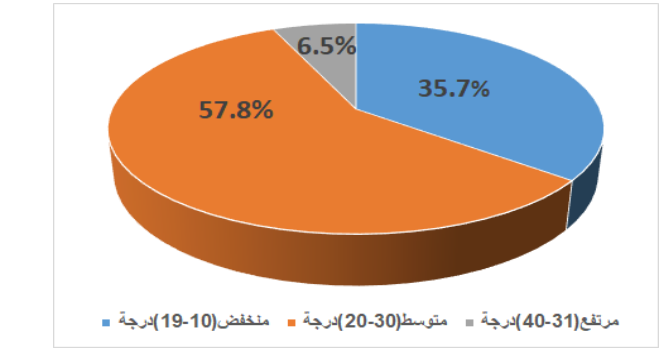

شكل 6. مستوى بعد الأمن البيئي

7- **الأمن الانتمائي:** يتبين من شكل 7. أن مستوى بعد الأمن الانتمائي كان متوسطاً عند أكثر من نصف المبحوثين بنسبة بلغت 56.8%، ويمكن تفسير هذه النتيجة

بأنه بالرغم من تأثير التضخم على مستوى الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي إلا أن الاعتزاز بالوطن والفخر بالانتماء له مكون أصيل من مكونات شخصية الشعب المصري ولا سيما الريفيين بطبيعتهم وخصائصهم التي تتميز بتقدير كينونتهم والولاء للأرض والدفاع عنها.

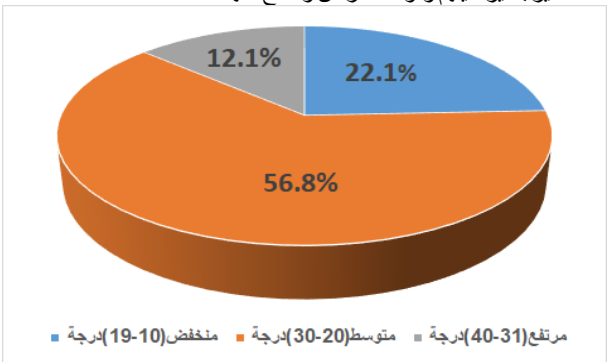

شكل 7. مستوى بعد الأمن الانتمائي

8- إجمالي الأمن الأسري: يتبين من شكل 8. أن مستوى إجمالي الأمن الأسري كان متوسطاً عند أغلبية المبحوثين بنسبة بلغت 84.9%، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة النبراوي(2021)، وهبة (2021)، عباس (2022).

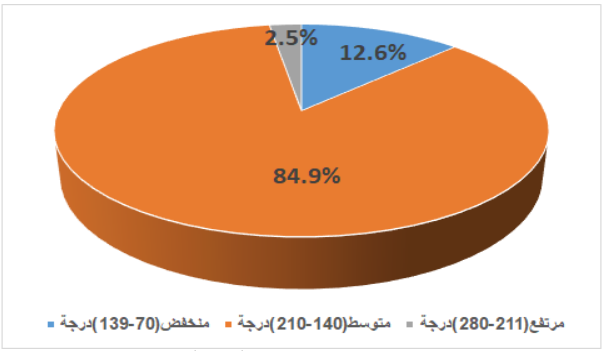

شكل 8 . مستوى إجمالي الأمن الأسري

ثانياً: النتائج المتعلقة باختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية:

لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة والمتعلق باختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية، تم استخدام اختبار ANOVA، ويمكن توضيح النتائج فيما يلي:

1- **الأمن الاقتصادي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن الاقتصادي، تم صياغة الفرض البحثي الأول، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاقتصادي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاقتصادي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة الأعمال الحرة ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 20.89، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أكثر من يتأثر بارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم هم ذوي الدخول الثابتة في القطاع الحكومي والخاص والمعاش أما أصحاب العمل الحر يستطيعون مواجهة التضخم بأن يقوموا هم أيضاً برفع أسعار السلع أو الخدمات التي يقدمونها مما يقلل نسبياً من تأثرهم بالتضخم.

2- **الأمن الاجتماعي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن الاجتماعي، تم صياغة الفرض البحثي الثاني، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاجتماعي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الاجتماعي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة الأعمال الحرة ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 28.80، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن العمل الحر يكون أكثر مرونة فيستطيع صاحب العمل توفير الوقت لأسرته وترتيب أوقات عمله بما يتناسب مع الالتزامات الاجتماعية المطلوبة منه، كما أن الامتيازات النسبية من الجانب الاقتصادي لذوي الأعمال الحرة تجعلهم أكثر قدرة على خلق جو أسري مستقر وأكثر تفاعلاً مع الآخرين.

3- **الأمن الصحي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن الصحي، تم صياغة الفرض البحثي الثالث، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الصحي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الصحي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة القطاع الحكومي ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 27.16، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن القطاع الحكومي يتميز بتوفير التأمين الصحي للعاملين فيه مما يقلل نسبياً من الأعباء المادية لتلقي الخدمة العلاجية.

4- **الأمن النفسي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن النفسي، تم صياغة الفرض البحثي الرابع، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن النفسي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن النفسي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة الأعمال الحرة ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 26.84، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ربطها بما سبق من نتائج تخص الأمن الاقتصادي والاجتماعي حيث أن الأمن النفسي للأسرة يرتبط ارتباط وثيق باستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

5- **الأمن الفكري:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن الفكري، تم صياغة الفرض البحثي الخامس، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الفكري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الفكري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة القطاع الحكومي ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 27.92، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن العمل الحكومي له ميزة الاستقرار الوظيفي مما يقلل إلى حد ما من حدة الضغوط الفكرية، بالإضافة إلى خضوع أغلب العاملين بالقطاع الحكومي لدورات تدريبية تزيد من مستواهم المعرفي والثقافي، ووجود لوائح وقوانين تتطلب من الموظفين الحكوميين الالتزام بالقيم المجتمعية وحسن السير والسلوك.

6- **الأمن البيئي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن البيئي، تم صياغة الفرض البحثي السادس، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن البيئي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن البيئي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01 لصالح فئة القطاع الحكومي ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 28.01، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة باهتمام الدولة بالبعد البيئي خاصة في المؤسسات الحكومية عن طريق عقد ندوات عن التغيرات المناخية وأهمية الحفاظ على البيئة مما يزيد من وعي العاملين بالقطاع الحكومي بقضايا البيئة.

7- **الأمن الانتمائي:** لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص بعد الأمن الانتمائي، تم صياغة الفرض البحثي السابع، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الانتمائي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى بعد الأمن الانتمائي وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية، وبناءاً عليه يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي، ويمكن تفسير هذه النتيجة كما سبق توضيحه بأن الانتماء هو جزء أصيل من شخصية الشعب المصري ولا تختلف باختلاف الوظيفة ولا بما يتلقاه الفرد من خدمات فالفرد قد ينتقد أداء المؤسسات الحكومية ولكن يظل محتفظ بانتمائه وولائه لوطنه تحت أي ظرف.

8- إجمالي الأمن الأسري: لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة فيما يخص إجمالي الأمن الأسري، تم صياغة الفرض البحثي الثامن، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى إجمالي الأمن الأسري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية"، وتشير نتائج جدول رقم (3) إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات الريفيين المبحوثين فيما يتعلق بمستوى إجمالي الأمن الأسري وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية عند مستوى معنوية 0.01لصالح فئة القطاع الحكومي ذات المتوسط الحسابي الأعلى والذي بلغ 157.04، وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عباس (2022)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المجتمع الريفي ما زال محتفظاً بفكرة تفضيل العمل الحكومي وأنه يمنح الفرد استقراراً وظيفياً أكثر من القطاع الخاص الذي قد يستغني عن خدمات موظفيه في أي وقت أو العمل الحر الذي قد يتعرض للخسارة.

جدول 3.نتائج اختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات الريفيين فيما يتعلق بمستوى الأمن الأسري في ظل التضخم وأبعاده كل على حده وفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.

الأبعاد	المتوسط الحسابي لفئة لا يعمل/ ربة منزل	المتوسط الحسابي لفئة قطاع حكومي	المتوسط الحسابي لفئة قطاع خاص	المتوسط الحسابي لفئة أعمال حرة	المتوسط الحسابي لفئة معاش	قيمة "F"
الأمن الاقتصادي	10	12.86	10.44	20.89	11.27	120.783**
الأمن الاجتماعي	10.64	17.73	11.89	28.80	12.20	149.601**
الأمن الصحي	11.07	27.16	12.33	14.30	16.20	160.557**
الأمن النفسي	10.43	17.79	13.67	26.84	14.40	223.191**
الأمن الفكري	12.29	27.92	15.11	19.96	25.87	84.165**
الأمن البيئي	10.71	28.01	13	18.43	26.40	97.834**
الأمن الانتمائي	26.07	25.56	26.56	26.99	24.27	0.886
إجمالي الأمن الأسري	91.21	157.04	103	156.22	130.60	62.710**

ن= 199 ** = مستوى معنوية 0.01

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

ثالثاً: النتائج المتعلقة بتحديد أهم التداعيات السلبية للتضخم على الأمن الأسري من وجهة نظر المبحوثين:

لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة والمتعلق بتحديد أهم التداعيات السلبية للتضخم على الأمن الأسري من وجهة نظر المبحوثين، تم سؤال المبحوثين عن أهم التداعيات السلبية للتضخم والتي تؤثر على كل بعد من أبعاد الأمن الأسري من وجهة نظرهم، وحساب التكرار لكل عبارة، ثم نسبته لإجمالي عينة الدراسة والبالغ عددها ١٩٩ مبحوث، وجاءت النتائج كما يلي:

1- التداعيات الاقتصادية: يتضح من نتائج جدول رقم (4) أن أهم ثلاث تداعيات اقتصادية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: انخفاض القوة الشرائية للنقود، صعوبة توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية، وارتفاع معدلات الفقر وتآكل الطبقة الوسطى، حيث بلغت النسب 91%، 90%، 84.4% على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العشري (2020)، (2022) Andra، Gandhi(2022)، عويس (2024)، عبد الحميد وآخرون (2024)، وتشير هذه النتيجة إلى أن التداعيات الاقتصادية للتضخم لم تقتصر على ارتفاع الأسعار فقط، وإنما تجسدت عمليًا في معاناة الأفراد من ضعف قدرتهم الشرائية، وعدم تمكنهم من الوفاء بالاحتياجات المعيشية الأساسية، مما يفرض ضغوطاً معيشية مباشرة على الأسر، بما يؤدي إلى خلخلة استقرارهم الاقتصادي وتهديد قدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، واضعاف الطبقة الوسطى والتي تمثل ركيزة التوازن المجتمعي، وهو ما يعكس خطورة التضخم كظاهرة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية مباشرة، وهو ما تفسره نظرية مجتمع المخاطر.

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات الاقتصادية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات الاقتصادية	تكرار	%	ترتيب
انخفاض القوة الشرائية للنقود.	181	91	1
صعوبة توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية.	179	90	2
ارتفاع معدلات الفقر وتآكل الطبقة الوسطى.	168	84.4	3
تعذر الانفاق على بعض الخدمات الرئيسية مثل المواصلات والاتصالات.	152	76.4	4
زيادة الديون لتغطية العجز في الدخل.	147	73.9	5
تآكل قيمة المدخرات.	88	44.2	6
انهيار بعض المشروعات الصغيرة.	74	37.2	7
ارتفاع نسبة البطالة نتيجة سياسات الاستغناء عن الأيدي العاملة.	55	27.6	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

2- التداعيات الاجتماعية: يتبين من نتائج جدول رقم (5) أن أهم ثلاث تداعيات اجتماعية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: زيادة حدة التفاوت الطبقي نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخول، ضعف العلاقات الاجتماعية وتقليل المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وفتور في العلاقات الأسرية وزيادة معدل الخلافات بين أفراد الأسرة، حيث بلغت النسب 67.8%، 48.2%، 45.7% على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة إمام (2023)، المصيلحي (2023)، عبد الحليم (2023)، وتشير هذه النتائج إلى أن تداعيات التضخم لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتد أثره إلى البنية الاجتماعية للأسر والمجتمع ككل، حيث أسهم في تعميق الفجوة الطبقية وإضعاف الروابط الاجتماعية وهو ما تفسره نظرية الحرمان الاجتماعي، كما انعكس بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي واستقرار الأسرة، الأمر الذي يبرز الأبعاد الاجتماعية الخطيرة للتضخم ويدعم أهمية ربطه بموضوع الأمن الأسري.

جدول5. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات الاجتماعية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات الاجتماعية	تكرار	%	ترتيب
زيادة حدة التفاوت الطبقي نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخول.	135	67.8	1
ضعف العلاقات الاجتماعية وتقليل المشاركة في المناسبات الاجتماعية.	96	48.2	2
فتور في العلاقات الأسرية وزيادة معدل الخلافات بين أفراد الأسرة.	91	45.7	3
تعذر القيام بالأنشطة الترفيهية.	85	42.7	4
شعور بعض الفئات الاجتماعية بالحرمان الاجتماعي.	74	37.2	5
انخفاض المشاركة في الاعمال التطوعية.	66	33.2	6
تأخر سن الزواج نتيجة العجز عن تحمل مسئولية الأسرة.	60	30.2	7
تأثر مستوى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع سلباً.	47	23.6	8
ارتفاع نسب الطلاق.	26	13.1	9
ارتفاع معدل العنف والجرائم الأسرية.	15	7.5	10

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

3- التداعيات الصحية: تشير نتائج جدول رقم (6) أن أهم ثلاث تداعيات صحية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: تدهور الحالة الصحية لبعض الأفراد نتيجة ارتفاع أسعار الكشف والدواء، الإصابة بالكثير من الأمراض الجسمية والعصبية لعدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأسرة، وانتشار أمراض سوء التغذية نتيجة النظام الغذائي غير المتوازن، حيث بلغت النسب 86%، 76%، 48.7% على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Andra (2022)، إمام (2023)، عبد الحليم (2023)، عبد الحميد وآخرون (2024)، وتلقي هذه النتائج الضوء على أن الأعباء الاقتصادية الناجمة عن التضخم تنعكس سلبًا على صحة الأفراد وتضعف من قدرتهم على الحفاظ على مستوى صحي ملائم، وهو ما يكشف عن بعد صحي خطير للتضخم يؤثر مباشرة في أمن الأسرة واستقرارها.

جدول6. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات الصحية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات الصحية	تكرار	%	ترتيب
تدهور الحالة الصحية لبعض الأفراد نتيجة ارتفاع أسعار الكشف والدواء.	171	86	1
الإصابة بالكثير من الأمراض الجسمية والعصبية لعدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأسرة.	151	76	2
انتشار أمراض سوء التغذية نتيجة النظام الغذائي غير المتوازن.	97	48.7	3
عدم توافر الكثير من الأدوية خاصة المستوردة وارتفاع أسعارها إن وجدت مما يؤدي للجوء إلى بدائل أقل جودة.	81	40.7	4
ضعف القدرة المادية على إجراء فحوصات الكشف المبكر عن الأمراض مما يؤدي لانتشارها.	64	32.1	5
زيادة معدلات الأمراض المعدية نتيجة ضعف الخدمات الوقائية.	44	22.1	6
ارتفاع تكاليف متابعة الحمل والولادة مما يؤثر على الصحة الإنجابية للمرأة الريفية.	29	14.6	7

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

4- التداعيات النفسية: يتضح من نتائج جدول رقم (7) أن أهم ثلاث تداعيات نفسية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: الشعور باليأس والإحباط نتيجة الزيادة المستمرة في الأسعار، سرعة الانفعال والغضب الشديد، والخوف من المستقبل والقلق من كيفية تأمين احتياجات الأسرة، حيث بلغت النسب 77.4%، 56.3%، 49.7%على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العشري (2020)، Andra (2022)، عبد الحليم (2023)، وتشير هذه النتائج إلى أن التضخم يخلف

تداعيات نفسية خطيرة، وهو ما يهدد الصحة النفسية ويزيد من هشاشة الأفراد والأسر في مواجهة الأزمات، ويؤثر على قدرتهم على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وبالتالي يؤثر في الأمن الأسري.

جدول7. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات النفسية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات النفسيه	تكرار	%	ترتيب
الشعور باليأس والإحباط نتيجة الزيادة المستمرة في الأسعار.	154	77.4	1
سرعة الانفعال والغضب الشديد.	112	56.3	2
الخوف من المستقبل والقلق من كيفية تأمين احتياجات الأسرة.	99	49.7	3
الشعور بالسخط وعدم الرضا عن الحياة.	87	43.7	4
اصبح لدى بعض الأسر هلع من المرض لعدم القدرة على علاجه.	61	30.7	5
الاكتئاب والرغبة في العزلة عن الآخرين.	54	27.1	6
انتشار الأمراض الاجتماعية كالشعور بالغيرة والحقد الطبقي.	51	25.6	7
ازدياد حالات الانتحار بسبب عدم القدرة على توفير الاحتياجات.	9	4.5	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

5- التداعيات الفكرية: يتبين من نتائج جدول رقم (8) أن أهم ثلاث تداعيات فكرية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: ضعف الاهتمام بالتعليم بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة، البحث عن مصادر دخل جديده بغض النظر عن درجة قبولها في المجتمع، وانتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة، حيث بلغت النسب 79.9%، 43.2%، 40.7%على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة إمام (2023)، وتشير هذه النتائج إلى أن التضخم لا يقتصر تأثيره على الجوانب المادية والاجتماعية فحسب، بل يمتد إلى البعد الفكري والثقافي، حيث يؤدي إلى خلخلة منظومة القيم مما يهدد رأس المال البشري والمعرفي ويؤثر سلباً على الأمن الأسري على المدى القريب وعلى مسار التنمية المجتمعية على المدى البعيد.

جدول8. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات الفكرية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات الفكرية	تكرار	%	ترتيب
ضعف الاهتمام بالتعليم بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة.	159	79.9	1
البحث عن مصادر دخل جديده بغض النظر عن درجة قبولها في المجتمع.	86	43.2	2
انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة.	81	40.7	3
التوجه نحو التفكير في المصلحة الذاتية نظراً لضيق الحال.	65	32.7	4
انتشار الجرائم الأخلاقية وتدهور القيم.	54	27.1	5
انخفاض الوعي الثقافي لانشغال الأسرة بتأمين الاحتياجات المعيشية على حساب الأنشطة الفكرية والثقافية.	51	25.6	6
عدم توفر البيئة الداعمة للابتكار والابداع نتيجة للانشغال بأحوال المعيشة.	32	16.1	7
ضعف الوازع الديني فيما يتعلق بكسب المال واللجوء لطرق غير مشروعة.	15	7.5	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

6- التداعيات البيئية: يتضح من نتائج جدول رقم (9) أن أهم ثلاث تداعيات بيئية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: ارتفاع أسعار مستلزمات النظافة المنزلية مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالنظافة والتطهير أو اللجوء لبدائل رديئة الجودة لها أضرار صحية وبيئية، عدم اتباع طرق التخلص الآمن من المخلفات المنزلية/الزراعية لارتفاع تكلفة الطرق الآمنة، وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة بسبب خطط تخفيف الأحمال مما يؤدي للاعتماد على مصادر طاقة ملوثة للبيئة، حيث بلغت النسب 36.7%، 31.2%، 22.1% على الترتيب، وتشير هذه النتائج إلى أن للتضخم تداعيات بيئية لا تقل خطورة عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يؤدي إلى ممارسات تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية وتضاعف من معدلات التلوث مما يفاقم التحديات البيئية، وهو ما يعكس أن التضخم لا يقتصر أثره على معيشة الأفراد فحسب، بل يمتد ليشكل تهديداً مباشراً على البيئة على المدى الطويل.

جدول9. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات البيئية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات البيئية	تكرار	%	ترتيب
ارتفاع أسعار مستلزمات النظافة المنزلية مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالنظافة والتطهير أو اللجوء لبدائل رديئة الجودة لها أضرار صحية وبيئية.	73	36.7	1
عدم اتباع طرق التخلص الآمن من المخلفات المنزلية/الزراعية لارتفاع تكلفة الطرق الآمنة.	62	31.2	2
انقطاع الكهرباء لفترات طويلة بسبب خطط تخفيف الأحمال مما يؤدي للاعتماد على مصادر طاقة ملوثة للبيئة.	44	22.1	3
الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية كالاحطاب والمياه الجوفية كبديل قليل التكلفة مما يؤدي لاستنزافها.	39	19.6	4
تدهور خصوبة التربة نتيجة ضعف القدرة على شراء مستلزمات الإنتاج الجيدة والاعتماد على بدائل أقل كفاءة أو ترك الأرض دون رعاية.	34	17.1	5
زيادة التلوث بسبب استخدام مبيدات ضارة رديئة الجودة.	24	12.1	6
الاعتماد على طرق ري تقليدية لارتفاع تكلفة نظم الري الحديثة مما يؤدي لهدر المياه.	15	7.5	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

7- التداعيات الانتمائية: يتضح من نتائج جدول رقم (10) أن أهم ثلاث تداعيات انتمائية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين هي: انخفاض مستوى الثقة في أداء الأجهزة الحكومية، غياب الشعور بالأمن والأمان لارتفاع معدل الجرائم، وتراجع الاهتمام بالقضايا الوطنية للانشغال بالضغوط الاقتصادية، حيث بلغت النسب 66.3%، 51.3%، 47.2% على الترتيب، وتوضح هذه النتيجة أنه بالرغم من أن مستوى الأمن الانتمائي كان متوسطاً إلا أن للتضخم انعكاسات خطيرة على الأمن الانتمائي، إذ يسهم في إضعاف الثقة بالمؤسسات الرسمية ويؤدي إلى تراجع الشعور بالأمن، فضلاً عن انصراف الأفراد عن القضايا الوطنية الكبرى لانشغالهم بأزماتهم المعيشية، وهو ما يهدد روح الانتماء والولاء المجتمعي ويؤثر سلباً على التماسك والاستقرار الوطني.

جدول10. التوزيع العددي والنسبي للتداعيات الانتمائية للتضخم من وجهة نظر المبحوثين

التداعيات الانتمائية	تكرار	%	ترتيب
انخفاض مستوى الثقة في اداء الأجهزة الحكومية.	132	66.3	1
غياب الشعور بالأمن والأمان لارتفاع معدل الجرائم.	102	51.3	2
تراجع الاهتمام بالقضايا الوطنية للانشغال بالضغوط الاقتصادية.	94	47.2	3
السعي للهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل.	79	39.7	4
الإقصاء والتهميش للريف مقارنة الحضر.	56	28.1	5
انتشار ظاهرة سرقة المال العام.	35	17.6	6
تراجع مشاعر الولاء للوطن نتيجة الضغوط الاقتصادية.	13	6.5	7

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

رابعاً: النتائج المتعلقة بتحديد أهم استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم من وجهة نظر المبحوثين:

لتحقيق الهدف الرابع من الدراسة والمتعلق بتحديد أهم استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم من وجهة نظر المبحوثين، تم سؤال المبحوثين عن نوعين من الاستراتيجيات وهما استراتيجيات التكيف القائمة على الدخل واستراتيجيات التكيف القائمة على الانفاق، بحيث يحدد المبحوث أهم الاستراتيجيات التي تستهدف زيادة الدخل، وأهم الاستراتيجيات التي تستهدف ترشيد الانفاق من وجهة نظره، وحساب التكرار لكل عبارة، ثم نسبته لإجمالي عينة الدراسة والبالغ عددها 199 مبحوث، وجاءت النتائج كما يلي:

1- استراتيجيات التكيف القائمة على الدخل: يتبين من نتائج جدول رقم (11) أن أهم ثلاث استراتيجيات للتكيف قائمة على الدخل من وجهة نظر المبحوثين هي: دفع أحد أفراد الأسرة للعمل لتأمين مصدر دخل إضافي، وعمل مشروعات صغيرة كتربية الحيوانات المنزلية والدواجن أو صناعة منتجات منزلية، وبيع ممتلكات أو مدخرات الأسرة، حيث بلغت النسب 47.2%، 37.7%، 27.1% على الترتيب.

جدول 11. التوزيع العددي والنسبي لاستراتيجيات التكيف القائمة على الدخل من وجهة نظر المبحوثين

استراتيجيات التكيف القائمة على الدخل	تكرار	%	الترتيب
دفع احد افراد الاسرة للعمل لتامين مصدر دخل إضافي.	94	47.2	1
عمل مشروعات صغيرة كتربية الحيوانات المنزلية والدواجن أو صناعة منتجات منزلية.	75	37.7	2
بيع ممتلكات أو مدخرات الأسرة.	54	27.1	3
تنويع مصادر الدخل عن طريق العمل الاضافي.	49	24.6	4
البحث عن فرص للهجرة الداخلية أو الخارجية لزيادة الدخل.	42	21.1	5
الاستدانة من الآخرين.	32	16.1	6
الحصول على قرض مالي أو سلفة لتغطية النفقات.	26	13.1	7
الاستفادة من مساعدات الجمعيات الأهلية.	15	7.5	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

2- استراتيجيات التكيف القائمة على الإنفاق: يتبين من نتائج جدول رقم (12) أن أهم ثلاث استراتيجيات للتكيف قائمة على الإنفاق من وجهة نظر المبحوثين هي: تخفيض استهلاك الغذاء والاعتماد على النشويات والألياف والبقوليات كبديل للسلع الغذائية مرتفعة الثمن كاللحوم، تأجيل الشراء وانتظار العروض والتخفيضات، وإعادة التدوير وإصلاح الأدوات القديمة بدلا من شراء أخرى جديدة، حيث بلغت النسب 81.4%، 77.4%، 69.3% على الترتيب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Gandhi(2022)، عبد الحليم (2023).

جدول 12.التوزيع العددي والنسبي لاستراتيجيات التكيف القائمة على الإنفاق من وجهة نظر المبحوثين

استراتيجيات التكيف القائمة على الإنفاق	تكرار	%	الترتيب
تخفيض استهلاك الغذاء والاعتماد على النشويات والألياف والبقوليات كبديل للسلع الغذائية مرتفعة الثمن كاللحوم.	162	81.4	1
تأجيل الشراء وانتظار العروض والتخفيضات.	154	77.4	2
إعادة التدوير وإصلاح الأدوات القديمة بدلا من شراء أخرى جديدة.	138	69.3	3
وضع ميزانية شهرية للشراء.	113	56.8	4
الاشتراك مع الآخرين والشراء بالجملة لتقليل التكلفة.	95	47.7	5
شراء الملابس في المناسبات الضرورية.	84	42.2	6
التقليل من استخدام بعض الخدمات أو الاستغناء عنها تماماً مثل الانترنت.	82	41.2	7
إعادة ترتيب الأولويات والتخلي عن الكماليات والرفاهيات والتركيز على الأساسيات.	79	39.7	8
شراء الأدوية من الصيدلية دون اللجوء للأطباء.	71	35.7	9
اللجوء للملخصات والكتب الخارجية المستعملة.	65	32.7	10
محاولة الاكتفاء الذاتي مما تنتجه الأرض وتربية الحيوانات والطيور لتقليل النفقات.	35	17.6	11
العودة للوصفات الطبية الشعبية بسبب غلاء أسعار الكشف والأدوية.	23	11.6	12
تقليل الزيارات المنزلية والتهنئة في المناسبات الاجتماعية.	9	4.5	13

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

ويمكن تفسير استراتيجيات تكيف الأسرة الريفية للحفاظ على الأمن الأسري في ظل التضخم في ضوء نظرية النسق الاجتماعي حيث تحاول الأسر الريفية البحث عن آليات لإعادة التوازن لبنائها حيث أن الأسرة كنسق اجتماعي يكون لديها قدرة تكيفية تظهر في صور متعددة وتتمثل هنا في الاختيار ما بين الاستراتيجيات القائمة على الدخل أو القائمة على الانفاق أو الدمج بينهما، وهو ما تفسره أيضاً نظرية الضغوط الاجتماعية والتي توضح الاختلافات بين الأفراد في اختيارهم لأساليب التكيف عند مواجهة الضغوط.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت له الدراسة الراهنة من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1- قيام وزارة المالية بإعادة هيكلة الأجور بما يتناسب مع معدلات التضخم وضمان التوزيع العادل للأجور.
2- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بزيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية وتوفير دعم نقدي للفقراء وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية.
3- ضرورة قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بتفعيل الرقابة الصارمة على الأسواق لضبط الأسعار، والتوسع في إنشاء منافذ حكومية للسلع بأسعار مخفضة تكون موجودة بشكل دائم.
4- قيام وزارة الاتصالات بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بتوفير نقاط انترنت مجانية مخصصة للطلاب في المناطق الريفية للاستفادة من المنصات التعليمية الرقمية المجانية.
5- ضرورة التنسيق بين وزارتي التضامن الاجتماعي والعدل لتعزيز خدمات الارشاد الأسري في الريف وتفعيل مكاتب استشارات أسرية مجانية مدعمة بمتخصصين نفسيين واجتماعيين لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأفراد الأسر الريفية.
6- قيام هيئة الدواء المصرية بتحديد سياسات التسعير العادل للأدوية ومتابعة توفرها في السوق والرقابة على جودتها وفعاليتها.
7- قيام وزارة الصحة والسكان بتقديم خدمات تأمينية شاملة باشتراكات تتناسب مع دخول الأفراد لضمان تلقي العلاج المناسب عند الحاجة.
8- قيام وزارة الأوقاف بإعادة إحياء الخطاب الديني والحث على تحري الحلال في كسب الرزق وشجب العنف والتمسك بتعاليم الدين السمحة والقيم الحميدة.
9- قيام وزارة الكهرباء والبترول بتثبيت أسعار الطاقة للمنازل والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة وتقليل خطط تخفيف الأحمال.
10- قيام الأجهزة الحكومية بإجراء حوارات مجتمعية حقيقية تتميز بالشفافية في توضيح الوضع الراهن للمواطنين وعرض ما يتم من إنجازات لزيادة ثقة المواطنين في أداء هذه الأجهزة.

المراجع

إمام، محمد مسعد (2023). "التكلفة الثقافية والاجتماعية لتعويم الجنيه- دراسة أنثروبولوجية للآثار الثقافية والاجتماعية لعمليات الإصلاح الاقتصادي بمجتمع الواحات البحرية"، مجلة كلية الآداب، مجلد(34)، عدد أبريل، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

البعول، مروة ناجح، سميرة عبد الله الرفاعي (2021). "مقومات الأمن الأسري من منظور تربوي إسلامي ودرجة تحققه لدى العاملات في جامعة اليرموك"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، مجلد(29)، عدد(6)، فلسطين.

الحازمي، خلود حسن هجرس (2023). "أثر الذكاء الاجتماعي للزوجين في تعزيز الأمن الأسري"، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، كلية الامارات للعلوم التربوية والنفسية، عدد (96)، الجامعة الاوربية للفنون والعلوم الانسانية.

الحربي، هيا صالح سعود (2014). "محددات الأمن الأسرى لدى الطلبة الجامعية السعودية: دراسة وصفية مطبقة على طالبات جامعة الملك فيصل بالإحساء"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، مجلد (7)، عدد (37)، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

الحسني، عزيز أحمد صالح (2016). "الأمن الأسري- المفاهيم- المقومات- المعوقات مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الاندلس للعلوم التقنية، مجلد (15)، عدد (12).

الشقحا، فهد بن محمد (2004)."الأمن الوطني: تصور شامل"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الطيار، فهد بن علي بن عبدالعزيز(2013). "العلاقة التفاعلية في التنشئة الاجتماعية بين الآباء والأبناء وعلاقتها بالأمن الأسري: دراسة مسحية على الموقوفين في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد(29)، عدد (58)، الرياض.

العزبي، محمد إبراهيم (١٩٩٩). "المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي: دراسات في التنمية الريفية"، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

العشري، مشيرة محمد(2020)."ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري - دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة المتوسطة بمدينة طنطا"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد(48)، عدد (3)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

المشاقبة، عبد الرحمن خضر، مراد المواجدة (2022). "مهددات الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا دراسة ميدانية من وجهة نظر الشباب في المجتمع الأردني 2019 - 2020 "، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز تميم للدراسات والأبحاث، عدد (41)، الأردن.

المصري، فداء إبراهيم (2018). "المرأة الريفية العاملة وتحدياتها التنموية على الأمن الأسري- بحث سوسيولوجي ميداني في عكار"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات و البحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلد(5)، عدد (2)،جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر.

المصيلحي، نجلاء محمود رؤوف السيد (2023). "الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي في مصر دراسة اجتماعية ميدانية"، مجلة كلية الآداب، مجلد (73)، عدد (73)، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

النبراوي، ختام محمد على (2021). " تحمل المسؤولية وعلاقته بالشعور بالأمن الأسري لدى مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، مجلد (29)، عدد (4)، فلسطين.

بيك، أولريش (2009). "مجتمع المخاطر"، ترجمة: جورج قدورة وإلهام الشهراني، المكتبة الشرقية، بيروت.

حسانين، أمل محمد (2019). "الكفاءة الادارية لربة الأسرة في تحقيق الأمن الأسري وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الأبناء"، مجلة بحوث في العلوم والفنون النوعية، مجلد (2)، عدد (11)، المؤتمر الدولي الثالث" التعليم النوعي ودوره في تحقيق رؤية مصر 2030"، كلية التربية النوعية، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

حماد، جمال محمد (2014). "التضخم وآثاره الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، مجلد(42)، عدد (4)، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

زايد، أحمد (٢٠٠٧). "علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية"، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

زايد، أحمد (2021). "نحو نظرية الخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه"، مجلة الديموقراطية، مجلد (21)، عدد (82)، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية.

سعيد، نورا (2020). "القدرة التكيفية للطبقة الوسطى دراسة لآليات تكيف شريحتها الدنيا في الحياة اليومية"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

سلامة، فؤاد عبد اللطيف (2017). محاضرات في البحث الاجتماعي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

سليم، هبة عباس (2018)." دور المناهج الدراسية الفلسطينية في تعزيز الأمن الأسري من وجهة نظر معلمي المراحل الثانوية " محافظة طولكرم نموذجا"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 6(1).

الشرقاوي، مروة طلعت محمد التابعي (2024). "المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر المصرية: دراسة ميدانية على عينة من أسر الطبقة المتوسطة بمدينة المنصورة"، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، مجلد (33)، عدد (65)، جمهورية مصر العربية.

شهاب، مجدي محمود (2000)."اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، بورصة الأوراق المالية في مصر، تطور النظام المصرفي المصري"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

عباس، وجدان (2022). "جائحة كورونا ومستقبل الأمن الأسري في الوطن العربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب، مجلد (15)، عدد (30)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عبد الحليم، فريال فاروق أحمد (2023)." تعويم العملة وتأثيراتها علي الشرائح الاجتماعية الحضرية: دراسة ميدانية في مدينة الزقازيق"، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، العدد الثامن عشر، الجزء الأول، جمهورية مصر العربية.

عبد المجيد، محمد سعيد، ممدوح عبد الواحد الحيطي (2023). "التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية دراسة للحالة المصرية"، المجلة العلمية بكلية الآداب، كلية الآداب، عدد (٥٢)، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

عبدالحميد، إسراء عاطف على، فاطمه عبدالسلام شربي، نهى طه محمد سافوح، مايسة أحمد عز الرجال(2024). "بعض الآثار الاجتماعية للغلاء على الأسرة الريفية دراسة بقرية إكوة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية"، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، كلية الزراعة بالقاهرة، مجلد (49)، عدد(1)، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

عثمان، إبراهيم (2008). "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع"، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

علام، اعتماد، أحمد زايد (2000). "التغير الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عوض، شريف محمد (2020). "ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة"، مجلة كلية الآداب، مجلد (80)، عدد (3)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عويس، مروة أحمد جلال (2024). "بعض الآثار الاجتماعية لظاهرة الغلاء على الأسرة الريفية بمحافظة الفيوم"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، كلية الزراعة، جمعية بلبع لبحوث الأراضي والمياه، مجلد(45)، عدد (4)، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

قابيل، مي (2023). "كيف يعيش الفقراء في ظل الغلاء؟ أثر ارتفاع الأسعار وتخفيض الجنيه على حقوق المصريين"، ورقة عمل، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، جمهورية مصر العربية.

محمد، حساني شحات (2023)."أثر التضخم على سلوك المستهلك: الاقتصاد المصري نموذجًا"، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد مايو، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، جمهورية مصر العربية.

محمود، خالد صلاح حنفي (2019)." الأمن الأسري في ضوء تحديات العصر الرقمي: دراسة تحليلية"، أوراق بحثية مقدمة نحو أبحاث عابرة لتخصصات متعددة المقاربات، المؤتمر الدولي الثالث الأمن الأسري: الواقع والتحديات، 20-22 يوليو، المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية، اسطنبول، تركيا.

نصر، سميحة (2003). "العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري"، المجلة الجنائية القومية القاهرة، مجلد (46)، عدد (2)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وهبه، سماح جوده علي(2021). "الأمن الأسري وعلاقته بالتنمر المدرسي لدي طلاب المرحلة الإعدادية"، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا مجلد (7)، عدد (36)،جمهورية مصر العربية.

Andra. Y, (2022). "Economic recession, The effects on children and adolescents", Sri Lanka Journal of Child Health 51(3),September.

Blatt. D, (2004). "Understanding Inflation, so, What Is Worry About", Future Casts On Line Magazine, 6(2). Academic Publishers.

Gandhi, K.(2022). "A study on the impact of inflation on the consumption pattern of necessity goods of the people of Saurashtra region", SORATH: E- Journal, A national peer Reviewed Referred E-Journal, Issue 47.

Harold. K, (1982). "Movements of Crisis and Movement of Affluence: A critique of Deprivation", Sage Publication. The journal of Conflict Resolution. 26 (4).

Parsons, Talcott. (1971). "The System of Modern Societies, Eng-Leewood Clefts: Prentice-Hall. Foundation of Modern Sociology Series", Social Forces. 51(1). Oxford Journals. Oxford University press.

Rihan, M.K. & Bawady, Sally A.(2018) "An Econometric Study of the present and Future Effect of Inflation on Economic Growth in Egypt" . Arab Univ. J. Agric. Sci. , Ain Shams Univ. Special Issue 26 (2A)

Scott. J And Gorden Marshall,.(2005)."A Dictionary Of Sociology, Oxford University press.

Walker. A. (2009). "The social Quality Approach Briding Asia and Europe Development and Society.38(2).

Family Security under Inflation in Rural Areas of Sharkia Governorate

Heba A. A. Laban

Agric. Economic Dept., Branch of Rural Soc., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of family security under inflation and its dimensions (economic, social, health, psychological, intellectual, environmental, and belonging security), Test the significance of differences regarding the level of family security under inflation and its dimensions, according to the employment status variable, Identify the most important negative repercussions of inflation on family security, Identify the most important adaptation strategies for rural families to maintain family security under inflations. The study was conducted in Sharika Governorate and the village of Al-Biroum, Tarut, and Al-Sahafa were selected using a simple random sampling method. The sample size was 199 families. Data were collected via a questionnaire form and personal interviews with heads of households from the beginning of April until the end of June 2025. The most important results: level of total family security under inflation was average at a rate of 84.9%, and the presence of significant differences regarding the level of total family security according to the employment status variable at a significance level of 0.01 in favor of the government sector category with the highest arithmetic mean 157.04. The most important negative repercussions of inflation is the decline in the purchasing power of money with percentage 91%,The most important Income-based strategy: pushing a family member to work to secure an additional source of income with percentage 47.2%, The most important spending-based strategy was reducing food consumption and relying on starches, fiber, and legumes as an alternative to high-priced food items such as meat with percentage 81.4%.

keywords: Family security, inflation, rural, Sharkia.